

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: النفط والصراعات والتحويلات

يُتوقع استمرار التعافي المتواضع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان على الرغم من هبوط أسعار النفط، واحتدام الصراعات الإقليمية، وأجواء عدم اليقين الباقية حول التحويلات التي أعقبت الربيع العربي.

• رغم التراجع الحاد في أسعار النفط، فمن المتوقع أن يستمر النمو المطرد في البلدان المصدرة للنفط بمعدل ٢,٤% في عام ٢٠١٥، مصحوباً بمعدل تضخم منخفض. وبينما تواجه معظم هذه البلدان خسائر كبيرة في إيراداتها النفطية، فمن المتوقع أن تستخدم الاحتياطات المالية المتراكمة وموارد التمويل المتاحة لتخفيف وطأة انخفاض الإيرادات على النمو بينما تعمل على إبطاء إنفاقها من المالية العامة بالتدريج، حتى تتمكن من تقاسم ثروة النفط التي تراجعت على أساس من المساواة مع الأجيال القادمة وإعادة بناء الاحتياطات الوقائية التي تساهم في التكيف مع تقلب أسعار النفط. ومن شأن صدور تصريحات واضحة بشأن السياسات أن يساعد على الحد من كثافة أجواء عدم اليقين المحيطة بطريقة تنفيذ خطط ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط.

• ويُتوقع ارتفاع معدل النمو في البلدان المستوردة للنفط من ٣% في ٢٠١٤ إلى ٤% في ٢٠١٥، بدفع من التعافي التدريجي في منطقة اليورو، وتحسن مستوى الثقة محلياً، وزيادة تيسير سياسات المالية العامة والسياسات النقدية. ويُلاحظ أن انخفاض أسعار النفط يساعد في هذا الصدد أيضاً، رغم أن تأثيره على النمو في الأجل القريب قد تقلص في كثير من البلدان بسبب انتقال هذا الانخفاض بشكل غير كامل إلى أسعار تجزئة الوقود. ونتيجة لذلك فإن تحسن مراكز المالية العامة وشبه المالية العامة وانكماش مواطن الضعف الخارجية، وليس ارتفاع النمو، هي المكاسب الرئيسية المتحققة. وسوف يساعد ترسيخ إصلاحات دعم أسعار السلع التي أُجريت مؤخراً في الحفاظ على المكاسب، مما يساعد على الحد من مواطن ضعف المالية العامة والحسابات الخارجية، حسب الاقتضاء، وبتيح الحيز اللازم في بلدان أخرى لزيادة الإنفاق الداعم للنمو.

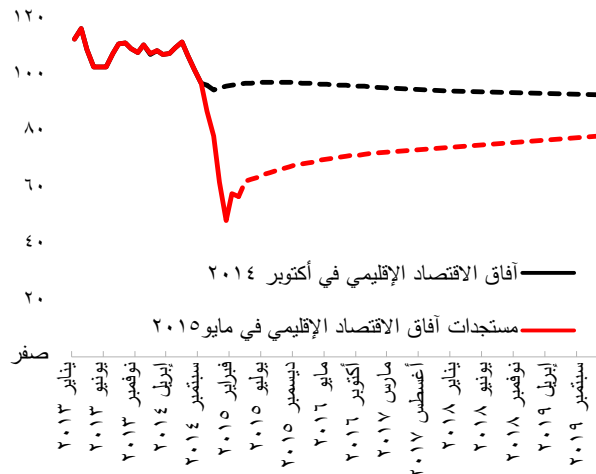
ورغم زيادة معدلات النمو الاقتصادي، فهي لا تزال أقل مما يسمح بتخفيض معدلات البطالة المرتفعة على مستوى المنطقة، ولا سيما بين الشباب. وينطوي تحسين آفاق الاقتصاد على نحو قابل للاستمرار واحتوائي على ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية متعددة الأوجه.

الجدول ١ - نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٢٠١٤ و ٢٠١٥

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان	مجلس التعاون الخليجي	البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي	البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان	٢٠١٤	٢٠١٥
٢,٤	٣,٦	١,٠	٣,٠	٢,٤	٣,٠
٢,٤	٣,٤	١,٢	٤,٠	٢,٤	٤,٠

هبطت أسعار النفط خلال الفترة من يوليو ٢٠١٤ وإبريل ٢٠١٥ بنسبة ٥٠%. ويُتوقع حالياً أن يبلغ متوسط سعر البرميل ٥٨ دولاراً في ٢٠١٥ قبل أن يرتفع بالتدريج إلى ٧٤ دولاراً للبرميل بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك كرد فعل لتراجع الاستثمارات في قطاع النفط وانخفاض نمو الإنتاج وزيادة الطلب على النفط في ظل اكتساب التعافي العالمي قوة أكبر. والأهم من ذلك، أنه من المتوقع استمرار جانب كبير من هذا الانخفاض في الأسعار على المدى المتوسط— فقد تم تخفيض توقعات السوق على المدى المتوسط بنحو ٢٠% منذ أكتوبر الماضي (الشكل البياني ١).

الشكل البياني ١
منحني عقود برنت المستقبلية
(تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي الصادر في أكتوبر ٢٠١٤ مقارنة بتقرير
مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي الصادر في مايو ٢٠١٥)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الإنفاق الحكومي وارتفاع إنتاج النفط يدعمان النمو

وصل النمو في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأفغانستان وباكستان إلى ٢,٤% في ٢٠١٤، أي أعلى بدرجة طفيفة من عام ٢٠١٣، وهو ما يرجع بصفة أساسية إلى التعافي في إيران ونمو الأنشطة المرتبطة بالنفط في المملكة العربية السعودية. ويُتوقع أن يظل النمو دون تغيير في ٢٠١٥، قبل أن يرتفع إلى ٣,٥% في ٢٠١٦ مع تسارع وتيرة نمو القطاع النفطي في كل من العراق وليبيا. ورغم أن تراجع أسعار النفط مؤخراً أدى إلى الحد من قدرة السلطات على الإنفاق، التي كانت بمثابة المحرك للاقتصاد غير النفطي في السنوات الأخيرة، فسوف تستخدم الاحتياطات المالية الوقائية المتراكمة، حال توافرها، في التخفيف من حدة هذا الأثر على النحو الملائم، مع إجراء التصحيح اللازم لأوضاع المالية العامة بالتدريج على المدى المتوسط. ونتيجة لذلك، سيكون النمو مستقراً هذا العام، وإن كان أقل بمقدار ١,٥ نقطة مئوية مما كان متوقفاً في أكتوبر الماضي.

- بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، تشير التنبؤات إلى بلوغ معدل النمو ٣,٤% في ٢٠١٥، حيث تم تخفيضها بنقطة مئوية واحدة عن تنبؤات أكتوبر الماضي، مما يرجع بصفة رئيسية إلى تباطؤ النمو غير النفطي كرد فعل لانخفاض أسعار النفط. وفي المملكة العربية السعودية، يصل معدل النمو وفقاً للتنبؤات الآن إلى ٣%، بانخفاض قدره ١,٥ نقطة مئوية مقارنة بتنبؤات أكتوبر الماضي، مع الإشارة إلى أن نصف هذا التعديل يرجع إلى تغيير سنة الأساس لبيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

- وخارج مجلس التعاون الخليجي، تم تخفيض توقعات النمو في ٢٠١٥ بمقدار نقطتين مؤبطين ليصبح أعلى بقليل من ١%، حيث سيظل إنتاج النفط يواجه عقبات من الاضطرابات الأمنية (ليبيا واليمن) ومن البيئة الخارجية الصعبة (إيران). وفي العراق، من المتوقع أن يبلغ النمو ١,٢٥% في ٢٠١٥ مع تعافي الاقتصاد النفطي، برغم استمرار العبء الذي تلقىه الأوضاع الأمنية وجمود الإتفاق الحكومي على النشاط غير النفطي.

تراجع الضغوط التضخمية

تشير التوقعات إلى أن التضخم في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان سيظل دون تغيير يُذكر في ٢٠١٥. وفي مجلس التعاون الخليجي، يُتوقع تراجع التضخم بنصف نقطة مئوية أي أنه سيزيد قليلاً عن ٢% بفضل تزايد قوة عملاتها (المربوطة بالدولار الأمريكي الذي ارتفعت قيمته) وتراجع أسعار الغذاء. ولا يُرَجَّح أن يُحدِّث انخفاض أسعار النفط تأثيراً ملموساً في التضخم، لأن معظم البلدان يستخدم أسعاراً موجهة إدارياً لمنتجات الوقود. أما في البلدان التي تعتمد نظم أسعار الصرف المدارة (الجزائر وإيران)، ربما أدى انخفاض سعر العملة إلى زيادة الضغوط التضخمية، في حين أنه سيدعم الصادرات غير النفطية.

مخاطر ذات جانبيين

ازدادت أجواء عدم اليقين المحيطة بالتوقعات. وبرغم أن معظم المخاطر هي مخاطر ذات جانبيين، فلا تزال مخاطر التطورات السلبية هي الغالبة. ويشير فرط العرض في سوق النفط العالمي إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي قد تواجه تحديات في الحفاظ على حصتها في السوق، مع احتمال نشأة ضغوط خافضة لإنتاج النفط. ويحتمل تباطؤ الإتفاق الحكومي ومن ثم النشاط غير النفطي على نحو يفوق المتوقع. ومع هذا، فإن تعافي أسعار النفط بوتيرة أسرع من المتوقع سيدعم الإتفاق الحكومي والنمو غير النفطي. وبوجه عام، فقد ازدادت مخاطر تقلب أسعار النفط، على الأقل على المدى القصير، بسبب تعقد التفاعل بين إنتاج النفط التقليدي والنفط الصخري والمخاطر السياسية الجغرافية (للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول تطورات وآفاق أسواق النفط، راجع تقرير "تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية" في عدد إبريل ٢٠١٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org).

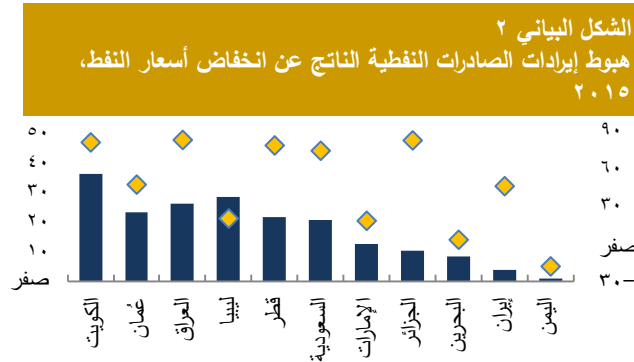
وتزداد المخاطر بفعل الصراعات والتوترات الجغرافية-السياسية. فقد يرتفع الإنتاج النفطي أو ينخفض على نحو يثير الدهشة في البلدان المتأثرة بالصراعات (ليبيا والعراق). وعقب التصريح بأهم معلمات "خطة العمل الشاملة المشتركة" بين إيران و"مجموعة الخمسة زائد واحد" (P5+1) في الثاني من إبريل،^١ ازدادت احتمالات حدوث تطورات إيجابية على مستوى إنتاج النفط وصادراته.

ويُتوقع أن تؤدي عودة السياسة النقدية للولايات المتحدة إلى طبيعتها إلى تشدد الأوضاع المالية والنقدية في المنطقة، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، برغم أن انتقال آثارها سيكون في الغالب بطيئاً وجزئياً. وربما نشأت مخاطر من التمويل وتجديد الديون في البلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على التمويل الخارجي (البحرين وعمان واليمن).

^١ تتألف "مجموعة الخمسة زائد واحد" (P5+1) من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن للأمم المتحدة وألمانيا. ويُتوقع أن تكون المعلمات الرئيسية هي أساس اتفاقية خطة العمل المشتركة النهائية المقرر استكمالها بنهاية يونيو ٢٠١٥، والتي تستهدف الوفاء بالتعهدات المتعلقة ببرنامج إيران النووي مقابل تخفيف العقوبات الاقتصادية. ولا تتضمن التوقعات الواردة في هذا التقرير حول "مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي" تأثير تخفيف العقوبات على الاقتصاد، حيث لم يتم الإتفاق على تفاصيلها بعد.

فوائض الحسابات الخارجية والمالية العامة منذ فترة طويلة تتقلص جراء انخفاض أسعار النفط

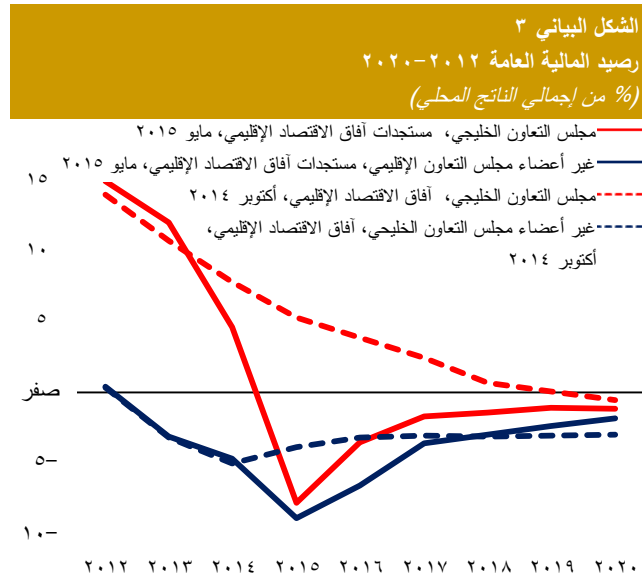
في ظل فرضيات أسعار النفط الحالية، سوف تتخفض إيرادات صادرات النفط المتوقعة في ٢٠١٥ بمبلغ قدره ٢٨٧ مليار دولار (٢١% من إجمالي الناتج المحلي) في دول مجلس التعاون الخليجي و ٩٠ مليار دولار (١١% من إجمالي الناتج المحلي) في البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (الشكل البياني ٢). وسوف يؤدي تراجع أسعار النفط إلى تحول فائض الحساب الجاري منذ فترة طويلة في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) إلى عجز يبلغ ٢٢ مليار دولار (١% من إجمالي الناتج المحلي) في ٢٠١٥.



■ الخسائر الخارجية من انخفاض أسعار النفط (% من إجمالي الناتج المحلي)
◆ صافي الصادرات النفطية (% من مجموع الصادرات) - المقياس الأيمن

المصادر: السلطات الوطنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تُحسب الخسائر الخارجية من انخفاض أسعار النفط على أساس الفرق المتوقع بالقيمة الدولارية لصافي صادرات النفط في عام ٢٠١٥، باستخدام افتراضات أسعار النفط لعام ٢٠١٥ الواردة في عدد مايو ٢٠١٥ وعدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وحجم الصادرات النفطية الصافية طبقاً لعدد أكتوبر ٢٠١٤، مع تعديلات لمراعاة العوامل ذات الخصوصية الفُطرية.

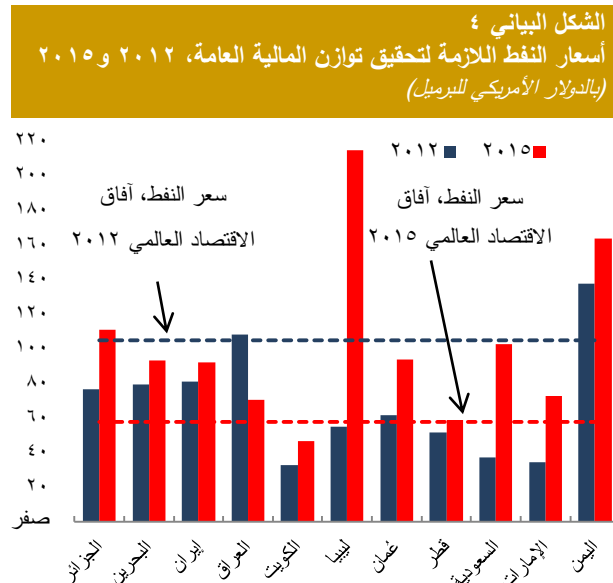
ويُتوقع العودة إلى تسجيل فوائض في الحساب الجاري تدريجياً على المدى المتوسط، لتبلغ ٣,٢٥% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٠، نتيجة ارتفاع أسعار النفط والضبط المتوقع لأوضاع المالية العامة (الشكل البياني ٣).



المصادر: السلطات الوطنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

كذلك تتأثر أرصدة المالية العامة تأثراً شديداً بانخفاض أسعار النفط. وفي مجلس التعاون الخليجي، تشير التوقعات إلى تحول مجموع الفوائض في موازنات البلدان الذي بلغ ٧٦ مليار دولار في ٢٠١٤ (٤,٥% من إجمالي الناتج المحلي) إلى عجز مقداره ١١٣ مليار دولار (٨% من إجمالي الناتج المحلي) في ٢٠١٥، قبل أن يتراجع على المدى المتوسط إلى ١% من إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني ٣). أما البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي فقد سجلت عجزاً في المالية العامة بالفعل في ٢٠١٤ (٤,٧٥% من إجمالي الناتج المحلي)، ويُتوقع أن يرتفع هذا العجز إلى ٩% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٥، قبل أن يستقر في مستوى ٢,٥% من إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط.

ونتيجة للارتفاع الحاد في الإنفاق على مدى السنوات الأخيرة ازداد تعرض الموازنات لمخاطر انخفاض أسعار النفط. ولا تستطيع معظم بلدان المنطقة أن تحقق التوازن في موازناتها عندما تقترب أسعار النفط من ٦٠ دولاراً للبرميل (الشكل البياني ٤).



المصادر: السلطات الوطنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ومن شأن حدوث تراجع دائم في أسعار النفط أن يخفض الدخل الحقيقي للبلدان المصدرة للنفط مما يتطلب الإسراع بتطبيق خطط لضبط أوضاع المالية العامة. ويُتوقع تحسن أرصدة المالية العامة غير النفطية بمقدار ٢,٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في ٢٠١٥، بدفع من التطورات في الكويت وعمان والعراق وليبيا. وفي مجلس التعاون الخليجي، تسمح الاحتياطات الوقائية الكبيرة وموارد التمويل المتوافرة بتصحيح الأوضاع على نحو تدريجي (الجدول ٣ في عدد يناير ٢٠١٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي). ومع هذا، لم يعلن معظم دول مجلس التعاون الخليجي بعد عن خطط محددة لضبط الأوضاع (الجدول ١).

الجدول ١ - تدابير المالية العامة المعلنة في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (حسب الوضع في نهاية مارس ٢٠١٥)	
مجلس التعاون الخليجي	
البحرين	أعلنت السلطات عن رفع أسعار الغاز الطبيعي المستخدم للأغراض الصناعية (+١١%) ورسوم التأمين الطبي على الموظفين (التي يدفعها أصحاب العمل) في مطلع عام ٢٠١٥.
الكويت	تتوقع موازنة ٢٠١٥/٢٠١٦ تخفيضاً في الإنفاق العام نسبته ١٨%، وتحصين الإنفاق الرأسمالي.
عمان	تتضمن موازنة ٢٠١٥ تخفيض نفقات الدفاع وتحصين الإنفاق الرأسمالي.
قطر	لم يُعلن عن تدابير جديدة على مستوى سياسة المالية العامة. وتواصل قطر سياستها في كبح النفقات الجارية.
المملكة العربية السعودية	أُعلن في فبراير ٢٠١٥ عن مجموعة كبيرة من التدابير على مستوى سياسة المالية العامة بقيمة تبلغ حوالي ٤% من إجمالي الناتج المحلي.
الإمارات العربية المتحدة	لم يُعلن عن تدابير جديدة على مستوى سياسة المالية العامة. وتواصل الإمارات العربية المتحدة الاتجاه في مسار ضبط أوضاع المالية العامة بالتدريج.
البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي	
الجزائر	الإعلان عن تجميد عمليات التوظيف في القطاع العام
إيران	تهدف موازنة ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى الحد من أثار هبوط إيرادات النفط عن طريق: (١) زيادة حصة الصادرات النفطية التي توجه إلى الموازنة، و(٢) خفض سعر الصرف الرسمي (بنسبة ١٠%).
العراق	موازنة ٢٠١٥ تتضمن زيادات في الضرائب غير النفطية وتهدف إلى احتواء الإنفاق (مثل تحقيق وفورات في النفقات على أجور موظفي الخدمة المدنية).
ليبيا	لم يُعلن عن تدابير جديدة على مستوى سياسة المالية العامة.
اليمن	تقرر خفض دعم الطاقة بدرجة كبيرة في النصف الأول من عام ٢٠١٥. وازدادت تحويلات صندوق الرعاية الاجتماعية الموجهة للفقراء بنسبة ٥٠% (ديسمبر ٢٠١٤). وسيعتمد التقدم في التنفيذ على الوضع الأمني.

المصادر: السلطات الوطنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

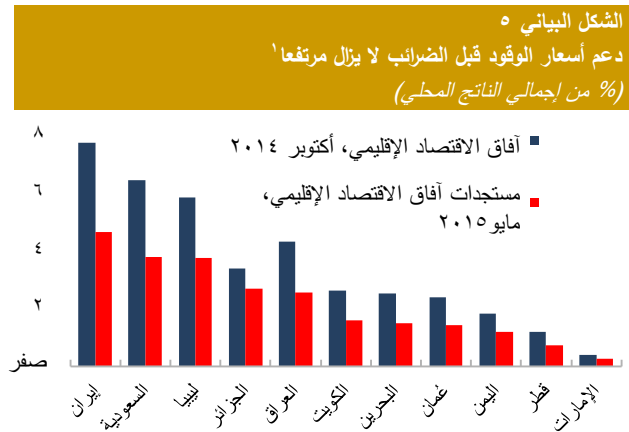
وخارج نطاق مجلس التعاون الخليجي، حيث خسائر الإيرادات النفطية والاحتياطات الوقائية في المالية العامة أصغر حجماً (الشكل البياني ٢)، يُتوقع تحسن الأرصدة غير النفطية بمقدار ٢,٧٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في ٢٠١٥، بزيادة مقدارها ١,٥ نقطة مئوية منذ أكتوبر الماضي. وفي ليبيا، يمر الإنفاق الرأسمالي بمرحلة تقلص نتيجة لصعوبة الأوضاع الأمنية. ويرجع تيسير موقف المالية العامة بصورة معتدلة في إيران (١% في ٢٠١٥) إلى انخفاض أسعار النفط والزيادة المقررة في الإنفاق الرأسمالي.

فرص إصلاح أوضاع المالية العامة

نظرا لأن الإنفاق الحكومي هو أحد العوامل الرئيسية الدافعة للنمو غير النفطي، ينبغي ضبط أوضاع المالية العامة على نحو داعم للنمو. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الحد من تجاوزات الإنفاق وإبطاء نمو الإنفاق على أجور القطاع العام وغيرها من النفقات الجارية وضمان إنتاجية الإنفاق الرأسمالي.

ويمكن كذلك المساعدة على زيادة الإيرادات الحكومية والحد من استخدام الطاقة بطرق تفتقر إلى الكفاءة عن طريق خفض دعم أسعار الطاقة المعمم— الذي لا يزال كبيرا برغم انخفاض أسعار النفط (الشكل البياني ٥) — بالتزامن مع زيادة الدعم الاجتماعي الموجه للمستحقين. والتأخر في تنفيذ هذه الإصلاحات سيقضي على الأرجح إجراء تعديل أكثر حدة وتكلفة في المستقبل. وقد بدأ معظم البلدان بالفعل في تنفيذ إصلاحات في نظم الدعم (الجدول ٢).

ويؤكد انخفاض أسعار النفط أهمية الحد من اعتماد البلدان على إيرادات النفط. ويمكن تكملة جهود احتواء الإنفاق بزيادة كفاءة النفقات الرأسمالية من خلال تحديد المشروعات ذات الأولوية ورفع مستوى الإشراف عليها والشفافية فيها، وتحسين الإدارة الضريبية، وزيادة تحصيل الضرائب غير النفطية.



المصادر: السلطات الوطنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ حجم فاتورة الدعم مقدرة باستخدام بيانات عام ٢٠١٣. وتستند الحسابات إلى تحليل فجوة الأسعار وفق ما جاء في التقرير المقدم الى المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي (SM/13/29) وتقرير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى رقم (٣/١٤).

أوضاع البنوك سليمة لكنها تواجه مخاطر أعلى

تأثرت الأسواق المالية في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان بتراجع أسعار النفط. فترجعت أسعار الأسهم، وازداد التقلب اليومي. وتتباطأ الحركة في أسواق العقارات.

ويُتوقع أن تظل أوضاع بنوك دول مجلس التعاون الخليجي سليمة برغم التراجع الحاد في أسعار النفط وبطء نمو القروض، نظرا لقوة مراكزها المالية في بداية الفترة. وسوف يدعمها كذلك استمرار الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية— وإن كانت بوتيرة أبطأ — مما يدفع نحو ارتفاع النمو غير النفطي والائتمان المصرفي والربحية. وقد تشدد الضغوط على السيولة مع تراجع الودائع المصرفية المرتبطة بالنفط، وقد تزداد القروض المتعثرة. غير أن البنوك في وضع جيد يؤهلها لاستيعاب الصدمات.

وفي المقابل، أصبحت البنوك في البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي أكثر عرضة للمخاطر. فالنظام المصرفي في إيران يشهد بالفعل ضغوطا على مستوى النظام بالكامل، وهو ما يرجع إلى ارتفاع القروض المتعثرة، نتيجة للبيئة الاقتصادية الأضعف، وتجميد العلاقات مع البنوك المرسله من جراء العقوبات. وفي اليمن، تزايدت المخاطر المحيطة بالنظام المصرفي نتيجة القروض

الضخمة المقدمة للحكومة، على خلفية ضعف مركز المالية العامة، وتراجع الإيرادات النفطية، واحتدام الصراع. وفي العراق، يتعرض الجهاز المصرفي الضعيف بالفعل للضغط من تدهور البيئة السياسية والاقتصادية.

الجدول ٢ - تدابير الإصلاح ذات الصلة بالدعم في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان	
مجلس التعاون الخليجي	
البحرين	أعلنت السلطات عن رفع أسعار الغاز الطبيعي المستخدم للأغراض الصناعية (+١١%) ورسوم التأمين الطبي على الموظفين (التي يدفعها أصحاب العمل) في مطلع عام ٢٠١٥.
الكويت	قامت الحكومة في يناير ٢٠١٥ برفع أسعار الديزل والكيروسين (+٥٠%) ووضعت آلية لمراجعة الأسعار شهريا.
عمان	لم يُعلن عن تدابير إصلاح مؤخرًا.
قطر	ارتفعت أسعار الديزل في مايو ٢٠١٤ بنسبة ٥٠%. وبدأ تحسين تكنولوجيا تحلية المياه وزيادة الوعي باستخدام الطاقة على نحو قابل للاستمرار.
المملكة العربية السعودية	لم يُعلن عن تدابير إصلاح مؤخرًا.
الإمارات العربية المتحدة	سعر البنزين هو الأعلى على مستوى مجلس التعاون الخليجي (لا يزال دون المستويات الدولية). وقامت أبوظبي في يناير ٢٠١٥ برفع تعرفه المياه (+١٧%) والكهرباء (+٤٠%).
البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي	
الجزائر	نشرت السلطات للمرة الأولى في عام ٢٠١٤ تكلفة الدعم الضمني في الموازنة.
إيران	رُفعت أسعار الوقود في مارس/إبريل ٢٠١٤ بنحو ٣٠%. ويمكن أن تحدث زيادة مماثلة في ٢٠١٥.
العراق	لم يُعلن عن تدابير للإصلاح مؤخرًا.
ليبيا	يجري حاليا إطلاق مبادرتين على أساس تجريبي: (١) استخدام بطاقة الهوية الوطنية للقضاء على الازدواجية في الحصول على المنافع، و(٢) تخفيض عدد بنود المواد الغذائية المدعمة.
اليمن	رفع أسعار البنزين والديزل والكيروسين في ٢٠١٤ بنسبة ٢٠% و٥٠% و١٠٠% على التوالي. وتقرر وضع آلية تعديل تلقائية لأسعار الوقود في النصف الأول من ٢٠١٥.

المصادر: السلطات الوطنية وخبراء صندوق النقد الدولي.

ازدياد الحاجة الماسة للتنويع

في ضوء معطيات الواقع الجديدة في سوق النفط العالمية تزداد الحاجة الماسة إلى التحول عن نماذج النمو السابقة القائمة على الإنفاق الحكومي الممول بالنفط وتقاسم الثروة النفطية من خلال دعم الأسعار وتوظيف المواطنين في القطاع العام. وقد أدت هذه النماذج إلى انخفاض نمو الإنتاجية كما أنها لا تحقق نتائج كافية لتوفير فرص العمل وتنويع قاعدة النشاط الاقتصادي.^٢

وينبغي وضع نموذج جديد يتحقق فيه النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل بدافع من تنويع قاعدة النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص. ويمكن تحقيق تقدم كبير نحو تحقيق أهداف تنويع النشاط الاقتصادي بتوفير الحوافز لمشروعات ريادة الأعمال الخاصة في قطاعات السلع التجارية، وتحسين الاتساق بين التعليم والمهارات اللازمة للعمل في القطاع الخاص، وزيادة تشغيل المواطنين في القطاع الخاص.

^٢ كانت مساهمة الإنتاجية في النمو الممكن أقل بمقدار نقطتين مؤبنتين في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان مقارنة بغيرها من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٤ (راجع المرفق الأول في عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي).

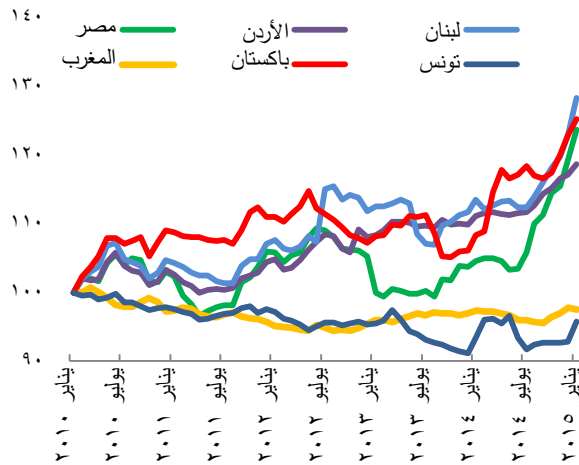
البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

تجاوز المنعطف: النشاط الاقتصادي البطيء ينتعش في ٢٠١٥

عقب الهبوط الاقتصادي في عام ٢٠١١، ظل تعافي النشاط الاقتصادي بطيئاً في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان^٣. واستقر النمو عند معدل ٣% المسجل في ٢٠١٤، وظل معدل البطالة قريباً من ١١%. ولم تتحقق بعد التطلعات التي نشأت من بدء التحولات السياسية في العالم العربي، فلا يزال المواطنون بانتظار تحسن فرص الحصول على العمل ومزاولة الأعمال، والنهوض بمستوى التعليم والرعاية الصحية.

وظل النشاط الاقتصادي في عام ٢٠١٤ متقللاً بأعباء نمو الصادرات المخيب للأمل، والمخاوف الأمنية، والاختناقات التي ظلت دون حلول على جانب العرض. وتأثرت الصادرات سلباً من جراء ضعف النمو في منطقة اليورو (الشريك التجاري الرئيسي لمنطقة المغرب العربي) وتدهور القدرة التنافسية. وارتفعت أسعار الصرف الحقيقية (الشكل البياني ١) مع ارتفاع أسعار الصرف الاسمية مقابل اليورو، على خلفية ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، الذي تربط بعض البلدان عملتها به. وأسفرت المخاطر الأمنية عن تثبيط السياحة (مصر ولبنان) كما أدت، مقترنة بالتداعيات من الصراعات الإقليمية (العراق وليبيا وغازة وسوريا) إلى الإضرار بالثقة. كذلك أدت التطورات في العراق وسوريا إلى تدفق اللاجئين بأعداد كبيرة واضطراب التجارة في الأردن ولبنان، كما أسفرت عن تفاقم المأزق السياسي في لبنان. وجاء انقطاع إمدادات الكهرباء (مصر ولبنان وباكستان) ومحدودية الحصول على الائتمان المصرفي ليزيدا من التأثيرات المعاكسة الناجمة عن ضعف الثقة، ويؤثر سلباً على ثقة القطاع الخاص. ولم يكن لانخفاض أسعار النفط سوى تأثير طفيف على تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة الدخل المُتاح للإنفاق، وذلك لأنه بدأ في أواخر العام وبسبب بقاء أسعار الوقود المحلية.

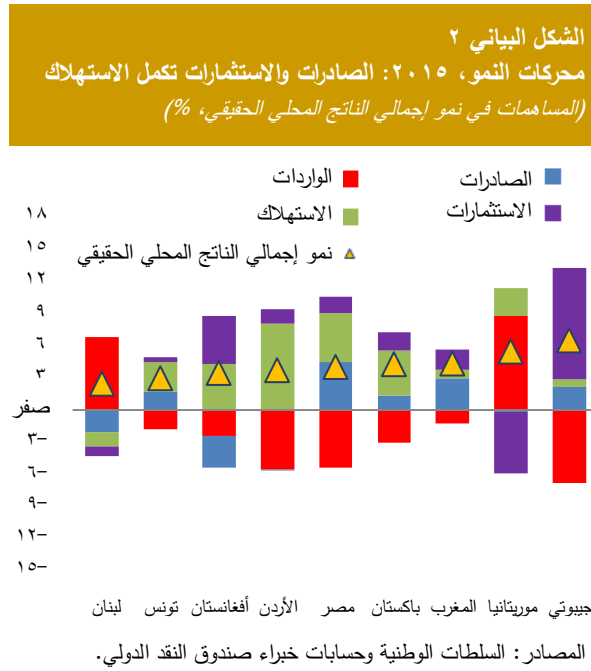
الشكل البياني ١
أسعار الصرف الفعلية الحقيقية
(المؤشر، يناير ٢٠١٠ = ١٠٠)



المصدر: قاعدة بيانات معهد صندوق النقد الدولي.

^٣ أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وتونس.

ويُتوقع ارتفاع النمو الاقتصادي بمقدار نقطة مئوية واحدة ليصل إلى ٤% في ٢٠١٥ (الشكل البياني ٢). وتشير التوقعات إلى ارتفاع الصادرات اتساقاً مع التعافي التدريجي المتوقع في منطقة اليورو. كذلك يُرَجَّح ارتفاع نمو الطلب المحلي بفضل التيسير النقدي الذي بدأ بالفعل (الأردن والمغرب)، وتضاؤل العبء المالي نتيجة سياسات ضبط أوضاع المالية العامة، وارتفاع الإنفاق الحكومي على الاستثمارات المعززة للنمو في مجالات البنية التحتية والصحة والتعليم. وظهرت بشائر تحسن الثقة، بما فيها انخفاض علاوات المخاطر، ومكاسب أسواق الأسهم، وارتفاع نمو الائتمان.



كذلك تزداد الثقة بفضل التقدم في مراحل التحولات السياسية العام الماضي، من خلال إجراء الانتخابات ووضع الدساتير الجديدة. فقد بدأ العديد من الحكومات تنفيذ إصلاحات هيكلية صعبة - بدعم من السياسات التي أصبحت تستشرف أفاقاً زمنية متعددة السنوات. ومن المتوقع أن يساعد ذلك على تقليل العوائق على جانب العرض (بما فيها نقص إمدادات الطاقة)، ومواصلة دعم الاستثمارات والصادرات، ومواجهة ضغوط ارتفاع سعر الصرف الحقيقي. ويُرجح أن يسهم انخفاض أسعار النفط في دعم الثقة من خلال مساهمته في تخفيف مواطن ضعف المالية العامة والحسابات الخارجية. ومع ذلك، نظراً لمحدودية انتقال الآثار إلى أسعار التجزئة على مستوى المنطقة ككل، فإن التأثير المباشر لانخفاض أسعار النفط المباشر على النمو قد يكون طفيفاً ويوازنه اشتداد المخاطر الأمنية وتداعيات الصراعات الدائرة. وسيظل الاستهلاك يلقي دعماً من تدفقات تحويلات العاملين في الخارج، والإنفاق على أجور القطاع العام، وفي بعض الحالات، من الدعم.

معدلات التضخم المرتفعة تتراجع بالتدريج

يُتوقع تراجع التضخم بصورة حادة في ٢٠١٥ - بمقدار ٢,٥ نقطة مئوية ليصل إلى ٧% - وهو ما يرجع بدرجة كبيرة إلى انخفاض أسعار الغذاء واستمرار فجوات الناتج السالبة التي لا تزال كبيرة. ويشهد معظم بلدان المنطقة ضعفاً في انتقال آثار انخفاض أسعار النفط الدولية بينما سيؤدي تخفيض دعم أسعار الطاقة بالتدريج وانخفاض أسعار العملات إلى توليد بعض الضغوط الرافعة للتضخم.

وقد تستمر الضغوط التضخمية في بعض الحالات جراء إلغاء دعم الطاقة، وتمويل عجز المالية العامة بزيادة عرض النقود، وانتهاج سياسات نقدية تيسيرية، وانخفاض أسعار الصرف الاسمية مقابل الدولار الأمريكي العام الماضي (السودان وتونس).

مخاطر التطورات السلبية هي الغالبة

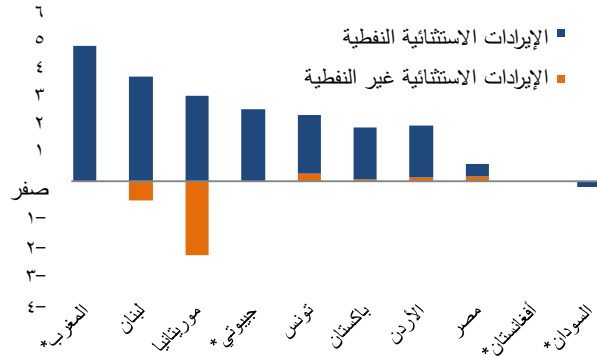
تهيمن مخاطر التطورات الإقليمية والمحلية السلبية على الآفاق الاقتصادية. فمن الممكن أن تتعرض التجارة لضرر أكبر وتراجع الثقة ويتعرض استقرار الاقتصاد الكلي للخطر إذا زادت كثافة التوترات الأمنية والاجتماعية، واقتربت بانتقال التداعيات إلى البلدان المجاورة وانتكاسات في التحولات السياسية وتنفيذ الإصلاحات.

كذلك يميل ميزان المخاطر الخارجية نحو الجانب السلبي. فقد تؤدي معدلات النمو الأقل من المتوقع في منطقة اليورو، أو مجلس التعاون الخليجي، أو الأسواق الصاعدة إلى تباطؤ السياحة والصادرات وتحويلات العاملين في الخارج، والدعم التمويلي. وتشير التقديرات إلى أن انتقال آثار الزيادات المتوقعة في أسعار الفائدة الأمريكية إلى البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان سيكون جزئياً وبطيئاً نظراً لاندماج هذه البلدان المحدود في النظام المالي العالمي. وربما أدى ضعف القدرة التنافسية إلى ظهور مفاجآت سلبية في نمو الصادرات. وعلى الجانب الإيجابي، يمكن تعزيز النمو إذا حدثت زيادة أكبر من المتوقع في الإيرادات الاستثنائية نتيجة انخفاض أسعار النفط أو تسارعت وتيرة التعافي في منطقة اليورو.

انخفاض أسعار النفط يحد من مواطن الضعف

من المتوقع أن يسهم انخفاض أسعار النفط في الحد من مواطن الضعف في الحسابات الخارجية والمالية العامة هذا العام. ورغم أن المنافع التي تتحقق من انخفاض فواتير الواردات النفطية يوازنها جزئياً تراجع أسعار الصادرات من السلع الأولية غير النفطية (الشكل البياني ٣)، لا تزال المكاسب الخارجية الصافية مرتفعة، وتشير التقديرات إلى بلوغها ١٦ مليار دولار (١,٥% من إجمالي الناتج المحلي) في ٢٠١٥.

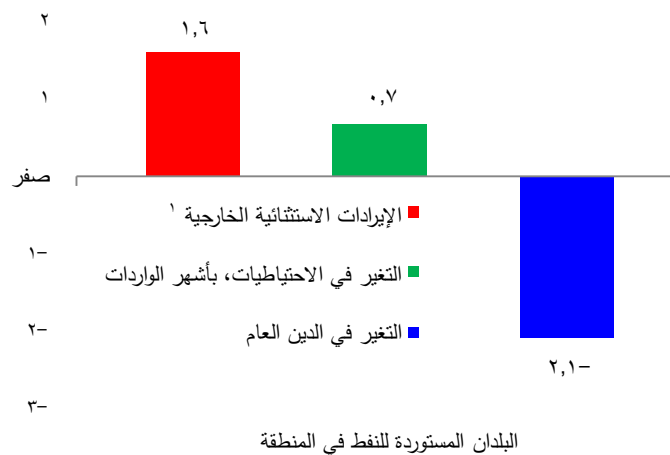
الشكل البياني ٣
المكاسب الخارجية من انخفاض أسعار السلع الأولية، ٢٠١٥
(% من إجمالي الناتج المحلي)



ملحوظة: يحول نقص البيانات دون تقدير الإيرادات الاستثنائية من السلع غير النفطية في البلدان المشار إليها بعلامة النجمة. والمقصود بالإيرادات الاستثنائية غير النفطية هو المكاسب/الخسائر من التغيرات في أسعار السلع الأولية الأخرى، بما فيها التعدين والمعادن والمنتجات الزراعية. المصادر: البنك الدولي، قاعدة بيانات طول التجارة العالمية المتكاملة (WITS)؛ ومؤسسة Haver؛ وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، والسلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ويُتوقع أن يدخر القطاع العام والخاص معظم هذه المكاسب، مما يُحسن أرصدة الحساب الجاري بمقدار نصف نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي والاحتياطيات الدولية بما يعادل ثلاثة أرباع شهر من الواردات في ٢٠١٥ (الشكل البياني ٤).

الشكل البياني ٤
الإيرادات الاستثنائية الخارجية ومكاسب الاحتياطيات والدين العام، ٢٠١٥
(% من إجمالي الناتج المحلي ما لم يُذكر خلاف ذلك، والتعديل بين تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي الصادر في أكتوبر ٢٠١٤ وتقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي في مايو ٢٠١٥).



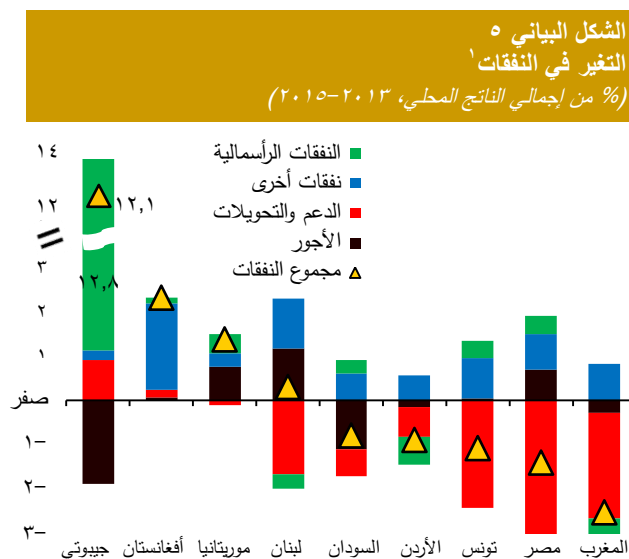
المصادر: السلطات الوطنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ بافتراض أن سعر النفط سيبلغ ٥٨,١٤ دولاراً في عام ٢٠١٥ (عدد إبريل ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي) مقابل ٩٩,٣٦ دولاراً (عدد أكتوبر ٢٠١٤ من نفس التقرير).

وحيثما كان انتقال الآثار إلى أسعار الوقود المحلية قويا وسريعا نسبيا (لبنان وباكستان)، فإن الادخار التحوطي في مواجهة عدم اليقين بشأن الفترة التي ستستغرقها صدمة أسعار النفط وأجواء عدم اليقين التي تكتنف الأجواء وسط التحولات السياسية المستمرة، سوف يدفع الأسر والشركات على الأرجح إلى ادخار معظم مكاسب الدخل الناتجة عن انخفاض أسعار النفط. وتشير التوقعات إلى أن الدفعة التي يحصل عليها المستهلك والاستثمار في القطاع الخاص من المكاسب المتبقية على مستوى المنطقة ستوازنها آثار الثقة السلبية الناجمة عن اشتداد حدة المخاوف الأمنية والتداعيات الإقليمية.

أما في البلدان التي تشهد ضعف انتقال الآثار إلى أسعار الوقود المحلية بسبب الدعم المتبقي أو انخفاض مستوى المنافسة، ستعود معظم المكاسب من انخفاض أسعار النفط على مؤسسات الطاقة المملوكة للدولة. وعلى غرار الشركات الخاصة، من المرجح أن تدخر هذه المؤسسات معظم المكاسب، خاصة في ضوء أوجه الضعف المزمنة في ميزانياتها العمومية. وسوف تعود وفورات الموازنة الناتجة عن انخفاض دعم الطاقة (تُقدَّر بنسبة ٠,٥% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٥) بالمنفعة بصفة أساسية على البلدان التي ستظل تقدم الدعم (مثل مصر وتونس والسودان). وانعكاسا لحجم هذه المدخرات المالية وشبه المالية الكبير، تم تخفيض توقعات الدين العام في ٢٠١٥ بنقطين مؤبطين من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بعدد أكتوبر الماضي من تقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي" ليصل إلى ٧٥% من إجمالي الناتج المحلي.

ضبط أوضاع المالية العامة يخفف أكثر من مواطن الضعف

ساعدت إصلاحات الدعم على وقف زيادة العجز في المالية العامة، والذي انخفض بمقدار ١,٥ نقطة مئوية ليصل إلى أقل بقليل من ٨% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٤. وتحققت أكبر الوفورات من انخفاض فاتورة دعم أسعار الطاقة (الشكل البياني ٥). وأوجدت إصلاحات الدعم حيزا لزيادة المساعدة والتحويلات الاجتماعية الموجهة للمستحقين وكذلك الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية. ولم يحدث تغيير يُذكر في فواتير الأجور والإنفاق الرأسمالي، إلا في مصر حيث تم تمويل جانب كبير من الزيادات في الفئتين باستخدام المنح المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي. وقد ساعد ضبط أوضاع المالية العامة، إلى جانب انخفاض فواتير الطاقة في الربع الأخير من ٢٠١٤، على تضيق عجز الحسابات الجارية وتعزيز الاحتياطات الوقائية الخارجية. وارتفعت الاحتياطات الدولية بمقدار ١٢ مليار دولار أي من ٤,٥ شهر من الواردات إلى أكثر من ٥ أشهر من الواردات في ٢٠١٤.



المصادر: السلطات الوطنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ لا تتضمن باكستان نتيجة لعدم كفاية البيانات.

ومع هذا، لا يزال مستوى تغطية الاحتياطيات متدنياً — حوالي ثلاثة أشهر من الواردات — في أكبر اقتصادات المنطقة، أي مصر وباكستان. ويُتوقع أن تواصل الحكومات ضبط مراكز المالية العامة في ٢٠١٥، مع التركيز مجدداً على تدابير الإيرادات. ويُتوقع تراجع معدلات عجز المالية العامة بمقدار نقطة مئوية أخرى من إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى ٧% من إجمالي الناتج المحلي هذا العام. وستكون زيادة الإيرادات مكملة لتخفيضات الإنفاق الجارية. وسيسهم في ذلك أيضاً تركيز السياسات مرة أخرى على تدابير الإيرادات الضريبية — بما فيها إلغاء الإعفاءات، ومعالجة الثغرات، وتحسين الإدارة الضريبية، ووضع إصلاحات ضريبة الدخل (الأردن) وضريبة القيمة المضافة (مصر). كذلك رفع كل من لبنان وباكستان الضرائب على منتجات الوقود. وفي بعض الحالات سيتم توجيه جزء من الإيرادات والمدخرات التي ازدادت بفضل إصلاحات دعم أسعار الوقود^٤ نحو زيادة الإنفاق على البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية. ومن شأن التقدم نحو ضبط الأوضاع، وبوسائل منها ادخار جزء من الإيرادات الاستثنائية من انخفاض أسعار النفط، أن يساعد على تعزيز الثقة وتوفير مزيد من الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، مما يوازن بعض آثاره السلبية على النمو.

وبرغم تراجع معدلات عجز المالية العامة، لا يزال تمويل الحكومة يلقي بأعباء على الجهاز المصرفي. وتتركز القروض المصرفية بشدة في الحكومات والمؤسسات المملوكة للدولة مما يشكل مخاطر تهدد الاستقرار المصرفي، حتى وإن كانت البنوك بوجه عام تتمتع بمستوى جيد من الرسملة والربحية والسيولة، مع نسبة قروض متعثرة مرتفعة ولكنها مستقرة.

السياسة الاقتصادية الكلية توازن بين تحقيق النمو والاستقرار

لا تزال استمرارية أوضاع المالية العامة والحسابات الخارجية تشكل مصدر قلق على مستوى المنطقة، وينبغي بالتالي استخدام المكاسب من انخفاض أسعار النفط إلى حد كبير في تعزيز الاحتياطيات الوقائية وتخفيض الدين العام. كذلك يتيح انخفاض أسعار النفط فرصة لتعزيز هذه الجهود بمواصلة العمل على إلغاء دعم أسعار الطاقة المكلف والمفتقر إلى الكفاءة — والذي يعود بالنفع على الأغنياء (مصر وتونس والسودان) — واستحداث آليات للضبط التلقائي لأسعار الوقود. وإذا كانت الاحتياطيات الوقائية قوية بالفعل، ينبغي استخدام الإيرادات الاستثنائية والوفورات الناشئة عن إصلاحات الدعم في تعزيز لإنفاق الداعم للنمو مما سيعطي كذلك دفعة للطلب المحلي. ومع هذا، نظراً لأوجه عدم اليقين المحيطة باستمرار تراجع أسعار النفط، ينبغي أن تتجنب البلدان الدخول في التزامات إنفاق قد يتعذر عليها التراجع عنها مثل زيادات الإنفاق على أجور القطاع العام.

ويؤدي ارتفاع الاحتياطيات الدولية وتراجع التضخم إلى تهيئة أوضاع مواتية لزيادة مرونة أسعار الصرف وتيسير السياسة النقدية لدعم التعافي. كذلك تسهم السياسات النقدية التيسيرية في تخفيف الأثر السلبي الذي يقع على النمو بسبب ضبط أوضاع المالية العامة. وينبغي مع ذلك توخي الحرص عند تطبيقها بالتزامن مع تخفيض سعر الصرف أو إذا ظل معدل التضخم ثنائي الرقم.

^٤ راجع تفاصيل الإصلاحات التي أجريت مؤخراً في عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي".

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٠-٢٠١٦

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعات		متوسط					
٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠٠٠-٢٠١٠	
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان^١							
٣,٨	٢,٩	٢,٦	٢,٤	٤,٨	٤,٤	٥,٣	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٠,١-	١,٩-	٦,٤	٩,٨	١٢,٣	١٣,٠	٩,١	رصيد الحساب الجاري
٥,٢-	٧,٩-	٢,٣-	٠,٤	٣,٠	١,٩	٣,٥	رصيد المالية العامة الكلي
٦,٣	٦,١	٦,٩	١٠,٠	١٠,١	٩,٣	٧,٠	التضخم، سنويا (النمو السنوي)
البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان							
٣,٥	٢,٤	٢,٤	٢,١	٥,٧	٥,٣	٥,٥	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
١,٧	١,٠-	١٠,٠	١٤,٧	١٨,٢	١٨,١	١٣,٢	رصيد الحساب الجاري
٥,٠-	٨,٤-	٠,٣	٥,٠	٨,١	٦,٠	٧,٧	رصيد المالية العامة الكلي
٦,١	٥,٨	٥,٨	١٠,٤	١٠,٤	٨,٩	٧,٢	التضخم، سنويا (النمو السنوي)
منها: دول مجلس التعاون الخليجي							
٣,٢	٣,٤	٣,٦	٣,٦	٥,٤	٨,٨	٥,٥	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٥,٤	٢,٨	١٦,٥	٢٠,٦	٢٤,٤	٢٣,٦	١٥,٨	رصيد الحساب الجاري
٣,٦-	٧,٩-	٤,٦	١٢,١	١٥,١	١٢,٤	١٢,٤	رصيد المالية العامة الكلي
٢,٥	٢,١	٢,٦	٢,٨	٢,٤	٣,٠	٢,٩	التضخم، سنويا (النمو السنوي)
البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان							
٤,٤	٤,٠	٣,٠	٣,١	٢,٩	٢,٤	٥,٠	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٤,٥-	٤,٣-	٤,٠-	٥,١-	٦,٢-	٣,٤-	١,٦-	رصيد الحساب الجاري
٥,٦-	٧,٠-	٧,٩-	٩,٥-	٨,٣-	٧,١-	٥,٠-	رصيد المالية العامة الكلي
٦,٥	٦,٩	٩,٤	٩,١	٩,٣	١٠,٢	٦,٥	التضخم، سنويا (النمو السنوي)
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^١							
٣,٧	٢,٧	٢,٤	٢,٣	٤,٩	٤,٥	٥,٤	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٠,٠	٢,٠-	٧,٠	١٠,٧	١٣,٤	١٤,٠	٩,٩	رصيد الحساب الجاري
٥,٤-	٨,٤-	٢,٠-	١,٥	٤,٣	٣,٠	٤,٤	رصيد المالية العامة الكلي
٦,٥	٦,٣	٦,٧	١٠,٣	١٠,٠	٨,٨	٦,٩	التضخم، سنويا (النمو السنوي)
البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا							
٤,٣	٣,٩	٢,٥	٢,٧	١,٩	١,٧	٥,١	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٦,٠-	٥,٨-	٥,٥-	٧,٢-	٨,٤-	٥,٢-	٢,٠-	رصيد الحساب الجاري
٦,٨-	٨,٥-	٩,٨-	١٠,٥-	٨,٦-	٧,٤-	٥,٥-	رصيد المالية العامة الكلي
٧,٧	٨,٢	١٠,٠	١٠,١	٨,٦	٨,٥	٦,٠	التضخم، سنويا (النمو السنوي)

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ بيانات ٢٠١١-٢٠١٦ لا تتضمن الجمهورية العربية السورية.

ملحوظة: تشير البيانات إلى السنوات المالية لكل من البلدان التالية: أفغانستان (٢١ مارس/ ٢٠ مارس) حتى عام ٢٠١١، ومن بعدها من ٢١ ديسمبر/ ٢٠ ديسمبر، وإيران (٢١ مارس/ ٢٠ مارس)، وقطر (أبريل/مارس)، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو).

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تشمل: الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن.

مجلس التعاون الخليجي: البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي: الجزائر وإيران والعراق وليبيا واليمن.

البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تشمل أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وسوريا وتونس.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: بلدان المنطقة مستبعدا منها أفغانستان وباكستان.

بلدان التحول العربي (ما عدا ليبيا): مصر والأردن والمغرب وتونس واليمن.

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة

توقعات	متوسط						
	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠٠
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير السنوي؛ %)	٣,٥	٢,٤	٢,٤	٢,١	٥,٧	٥,٣	٥,٥
الجزائر	٣,٩	٢,٦	٤,١	٢,٨	٣,٣	٢,٨	٣,٩
البحرين	٢,٤	٢,٧	٤,٧	٥,٣	٣,٤	٢,١	٥,٥
جمهورية إيران الإسلامية	١,٣	٠,٦	٣,٠	١,٩-	٦,٦-	٣,٧	٥,٣
العراق	٧,٦	١,٣	٢,٤-	٦,٦	١٣,٩	٧,٥	...
الكويت	١,٨	١,٧	١,٣	١,٥	٦,٦	٩,٦	٤,٨
ليبيا	١٧,٧	٤,٦	٢٤,٠-	١٣,٦-	١٠٤,٥	٦٢,١-	٤,٦
عمان	٣,١	٤,٦	٢,٩	٤,٧	٥,٨	٤,١	٣,٦
قطر	٦,٥	٧,١	٦,١	٦,٣	٦,٠	١٣,٠	١٢,٧
المملكة العربية السعودية	٢,٧	٣,٠	٣,٦	٢,٧	٥,٤	١,٠	٥,١
الإمارات العربية المتحدة	٣,٢	٣,٢	٣,٦	٥,٢	٤,٧	٤,٩	٤,٨
اليمن	٣,٦	٢,٢-	٠,٢-	٤,٨	٢,٤	١٢,٧-	٤,٥
تضخم أسعار المستهلكين (متوسط السنة؛ %)	٦,١	٥,٨	٥,٨	١٠,٤	١٠,٤	٨,٩	٧,٢
الجزائر	٤,٠	٤,٠	٢,٩	٣,٣	٨,٩	٤,٥	٣,٣
البحرين	١,٥	٢,١	٢,٥	٣,٣	٢,٨	٠,٤-	١,٦
جمهورية إيران الإسلامية	١٧,٠	١٦,٥	١٥,٥	٣٤,٧	٣٠,٥	٢١,٥	١٤,٥
العراق	٣,٠	٣,٠	٢,٢	١,٩	٦,١	٥,٦	٢٠,٧
الكويت	٣,٦	٣,٣	٢,٩	٢,٧	٣,٢	٤,٩	٣,١
ليبيا	٤,٤	٢,٢	٢,٨	٢,٦	٦,١	١٥,٩	٣,٨
عمان	٢,٦	١,٠	١,٠	١,٢	٢,٩	٤,٠	٢,٦
قطر	٢,٧	١,٨	٣,٠	٣,١	١,٩	١,٩	٥,٠
المملكة العربية السعودية	٢,٥	٢,٠	٢,٧	٣,٥	٢,٩	٣,٧	١,٨
الإمارات العربية المتحدة	٢,٣	٢,١	٢,٣	١,١	٠,٧	٠,٩	٥,١
اليمن	٧,٥	٨,١	٨,٢	١١,٠	٩,٩	١٩,٥	١١,٠
رصيد المالية العامة الكلي للحكومة العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	٥,٠-	٨,٤-	٠,٣	٥,٠	٨,١	٦,٠	٧,٧
الجزائر	١٠,٠-	١٢,٩-	٦,٨-	١,٨-	٤,١-	١,٢-	٥,٢
البحرين	٦,٢-	٩,٩-	٥,٧-	٤,٣-	٣,٢-	١,٥-	٠,٤
جمهورية إيران الإسلامية	٢,٣-	٢,٧-	١,٨-	٢,٢-	١,٩-	١,٣-	٢,٥
العراق	٦,٣-	١٠,٠-	٣,٠-	٥,٨-	٤,١	٤,٧	...
الكويت	١٢,٩	٦,٢	٢٥,٥	٣٤,٩	٣٥,٥	٣٣,٩	٢٧,٦
ليبيا	٤٣,٣-	٦٨,٢-	٤٣,٥-	٤,٠-	٢٧,٨	١٥,٩-	١٤,٠
عمان	١١,٦-	١٤,٨-	١,٥-	٣,٢	٤,٧	٩,٤	٩,٦
قطر	١,٩	٥,٦	١٤,٥	٢٠,٥	١٤,٢	١٠,٢	٩,٢
المملكة العربية السعودية	٨,١-	١٤,٢-	٠,٥-	٨,٧	١٤,٧	١٢,٠	١٠,٨
الإمارات العربية المتحدة	٠,٠	٣,٠-	٦,٠	٩,٩	١٠,٩	٦,٣	١١,٦
اليمن	٥,١-	٥,٣-	٤,١-	٦,٩-	٦,٣-	٤,٥-	٢,٢-
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	١,٧	١,٠-	١٠,٠	١٤,٧	١٨,٢	١٨,١	١٣,٢
الجزائر	١٣,٢-	١٥,٧-	٤,٣-	٠,٤	٥,٩	٩,٩	١٤,٥
البحرين	٠,٧-	٢,١-	٥,٣	٧,٨	٧,٢	١١,٢	٥,٩
جمهورية إيران الإسلامية	١,٢	٠,٨	٣,٨	٧,٤	٦,٣	١٠,٥	٥,٤
العراق	٣,٦-	٩,٦-	٣,٥-	١,٣	٦,٧	١٢,٠	...
الكويت	١٩,٣	١٥,٧	٣٥,٣	٣٩,٦	٤٥,٢	٤٢,٧	٣٠,٧
ليبيا	٣٠,٩-	٥٢,٨-	٣٠,١-	١٣,٦	٢٩,١	٩,١	٢٥,٤
عمان	١٣,٠-	١٥,٠-	٢,٢	٦,٦	١٠,٣	١٣,٢	٨,٧
قطر	٥,٠	٨,٤	٢٥,١	٣٠,٨	٣٢,٦	٣,٦	١٩,١
المملكة العربية السعودية	٣,٧	١,٠-	١٤,١	١٧,٨	٢٢,٤	٢٣,٧	١٥,٦
الإمارات العربية المتحدة	٧,٢	٥,٣	١٢,١	١٦,١	١٨,٥	١٤,٧	١١,٧
اليمن	١,٥-	٢,٢-	١,٦-	٣,١-	١,٧-	٣,٠-	٠,٧

المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المتغيرات مبلغة على أساس السنة المالية بالنسبة لإيران (٢١ مارس/٢٠٠٧مارس) وقطر (إبريل/مارس).

١ الحكومة المركزية

٢ الحكومة المركزية وصندوق التنمية الوطني ما عدا مؤسسة الدعم الموجه.

٣ الحكومة المركزية وحكومات الولايات. ويتألف قطاع الحكومة المركزية من ميزانية الحكومة المركزية، وصناديق خارج ميزانية الحكومة المركزية، وصناديق الضمان الاجتماعي.

البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مُختارة

توقعات	متوسط						
	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠٠
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٤,٤	٤,٠	٣,٠	٣,١	٢,٩	٢,٤	٥,٠
(التغير السنوي، %)							
جمهورية أفغانستان	٤,٩	٣,٥	١,٥	٣,٧	١٤,٠	٦,٥	...
جيبوتي	٧,٠	٦,٥	٦,٠	٥,٠	٤,٨	٤,٥	٣,٥
مصر	٤,٣	٤,٠	٢,٢	٢,١	٢,٢	١,٨	٥,٠
الأردن	٤,٥	٣,٨	٣,١	٢,٨	٢,٧	٢,٦	٦,١
لبنان	٢,٥	٢,٥	٢,٠	٢,٥	٢,٨	٠,٩	٥,١
موريتانيا	٦,٧	٥,٥	٦,٤	٥,٧	٦,٠	٤,٤	٤,٥
المغرب	٥,٠	٤,٤	٢,٩	٤,٤	٢,٧	٥,٠	٤,٦
باكستان	٤,٧	٤,٣	٤,١	٣,٧	٣,٨	٣,٦	٤,٥
السودان	٣,٩	٣,٣	٣,٤	٣,٧	٣,٥	١,٢	٧,٣
الجمهورية العربية السورية ^٢	٤,٣
تونس	٣,٨	٣,٠	٢,٣	٢,٣	٣,٧	١,٩	٤,٤
الضفة الغربية و غزة ^٣	٤,٢	٠,٩	٠,٨	١,٩	٦,٩	١١,٢	٣,٣
تضخم أسعار المستهلكين	٦,٥	٦,٩	٩,٤	٩,١	٩,٣	١٠,٢	٦,٥
(متوسط السنة، %)							
جمهورية أفغانستان	٥,٥	٣,٧	٤,٦	٧,٤	٦,٤	١١,٨	...
جيبوتي	٣,٥	٣,٠	٢,٩	٢,٤	٣,٧	٥,١	٣,٥
مصر	١٠,١	٩,٨	١٠,١	٩,٥	٧,١	١٠,١	٧,٩
الأردن	٢,٥	١,٢	٢,٩	٤,٨	٤,٥	٤,٢	٣,٨
لبنان	٢,٨	١,١	١,٩	٤,٨	٦,٦	٥,٠	٢,٦
موريتانيا	٤,٦	٤,٥	٣,٥	٤,١	٤,٩	٥,٧	٦,٣
المغرب	٢,٠	١,٥	٠,٤	١,٩	١,٣	٠,٩	١,٨
باكستان	٤,٥	٤,٧	٨,٦	٧,٤	١١,٠	١٣,٧	٧,٤
السودان	١٠,٥	١٩,٠	٣٦,٩	٣٦,٥	٣٥,٥	١٨,١	٩,١
الجمهورية العربية السورية ^٢	٤,٩
تونس	٤,١	٥,٠	٤,٩	٥,٨	٥,١	٣,٥	١,٥
الضفة الغربية و غزة ^٣	٢,٦	١,٦	١,٧	١,٧	٢,٨	٢,٩	٤,٠
رصيد المالية العامة الكلية للحكومة العامة	٥,٦-	٧,٠-	٧,٩-	٩,٥-	٨,٣-	٧,١-	٥,٠-
(% من إجمالي الناتج المحلي)							
جمهورية أفغانستان	٠,٦-	٠,١-	٢,٢-	٠,٦-	٠,٢	٠,٦-	...
جيبوتي	١٢,٥-	١٣,١-	١٢,٠-	٥,٤-	٢,٦-	١,٠-	٢,١-
مصر	٩,٤-	١١,٨-	١٣,٦-	١٤,١-	١٠,٥-	٩,٨-	٧,٣-
الأردن	١,٥-	٢,٩-	١٠,٣-	١١,١-	٨,٩-	٥,٧-	٤,٢-
لبنان	٨,٦-	٩,١-	٧,١-	٨,٧-	٨,٤-	٥,٩-	١٢,٧-
موريتانيا ^٤	١,٤-	١,٣-	٣,٦-	٠,٩-	٢,٥	٠,٠	٣,٤-
المغرب	٣,٥-	٤,٣-	٤,٩-	٥,٢-	٧,٤-	٦,٧-	٣,٧-
باكستان ^٥	٣,٨-	٤,٧-	٤,٧-	٨,١-	٨,٤-	٦,٩-	٣,٩-
السودان	١,٤-	١,٥-	١,٠-	٢,٣-	٣,٣-	٠,٢	١,٢-
الجمهورية العربية السورية ^٢	٢,٧-
تونس	٣,٤-	٥,١-	٣,٨-	٦,٠-	٤,٨-	٣,٢-	٢,٤-
الضفة الغربية و غزة ^٣	١٤,٠-	١٥,١-	١٢,١-	١٢,٥-	١٥,١-	١٥,٨-	٢٧,٦-
رصيد الحساب الجاري	٤,٥-	٤,٣-	٤,٠-	٥,١-	٦,٢-	٣,٤-	١,٦-
(% من إجمالي الناتج المحلي)							
جمهورية أفغانستان	٠,٥	٣,١	٥,٧	٧,٥	٦,٣	٦,٤	...
جيبوتي	٢٣,٢-	٢٨,٧-	٢٧,٤-	٢٣,٣-	٢٠,٣-	١٣,٧-	٦,٢-
مصر	٤,٣-	٣,٣-	٠,٨-	٢,٤-	٣,٩-	٢,٦-	٠,٩
الأردن	٦,٦-	٧,٦-	٧,٠-	١٠,٣-	١٥,٢-	١٠,٢-	٤,٥-
لبنان	٢١,٧-	٢٢,٢-	٢٤,٩-	٢٦,٧-	٢٤,٣-	١٥,١-	١٣,٩-
موريتانيا	٢١,٩-	١٤,٦-	٢٧,٦-	٢٤,٨-	٢٦,٥-	٦,٠-	١٣,١-
المغرب	٤,٠-	٤,٢-	٥,٩-	٧,٦-	٩,٧-	٨,٠-	٠,١
باكستان	١,٤-	١,٣-	١,٢-	١,١-	٢,١-	٠,١	١,٣-
السودان	٣,٦-	٤,٠-	٥,١-	٨,٦-	٩,٣-	٠,٤-	٥,٣-
الجمهورية العربية السورية ^٢	٠,٤-
تونس	٥,٢-	٦,٤-	٨,٩-	٨,٣-	٨,٢-	٧,٤-	٣,٠-
الضفة الغربية و غزة ^٣	٢٠,٦-	١٩,٧-	١٩,٩-	١٣,٠-	١٦,٢-	١٩,٨-	١٩,٠-

المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المتغيرات، ما عدا التضخم، مُبلّغة على أساس السنة المالية لكل من أفغانستان (٢١ مارس/٢٠ مارس) حتى عام ٢٠١١، و ٢١ ديسمبر/٢٠ ديسمبر بعد ٢٠١١، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو)، ما عدا التضخم.

^١ التوقعات لا تتضمن التأثير المحتمل من اتفاقات الاستثمار التي تم التوصل إليها أثناء مؤتمر التنمية الاقتصادية في مارس ٢٠١٥.^٢ بيانات عام ٢٠١١ لا تتضمن جنوب السودان بعد ٩ يوليو. وتعتبر بيانات ٢٠١٢ وما بعدها عن السودان الحالي.^٣ بيانات الفترة ٢٠١١-٢٠١٦ لا تتضمن سوريا نظرا لاعتدال اليقين بشأن الحالة السياسية.^٤ الضفة الغربية و غزة ليست عضوا في صندوق النقد الدولي وغير مشمولة في أي من المجمعات.^٥ الحكومة المركزية. وبالنسبة للأردن، تشمل التحويلات إلى شركة الكهرباء.^٦ تشمل الإيرادات النفطية المحولة إلى صندوق النفط.^٧ رصيد المالية العامة يشمل المنح.^٨ تشمل تكاليف إعادة رسملة البنوك ومدفوعات المتأخرات.